مشاهد الوهم

عادل خاتم

في الوقت الذي يحاول حزب الاصلاح أن يقود باقي الاحزاب في اللقاء المشترك إلى مواقف وأخطاء، يعلم الجميع أنها لن تعود على مثل هذه الأحزاب إلا بالمزيد من التهميش والإقصاء والضياع، نجده وبأساليب لا تخلو من المكر والتظاهر الشكلي في سياسة تعاطية مع هذه الاحزاب المغلوبة على أمرها - لا يفرط بأدنى فرصة أو يتردد في تبني مواقف انفرادية - خارج التنسيق الصوري مع هذه الاحزاب يحقق من خلالها مكاسب من شأنها أن تدعم توجهاته ونهمه في تغذية مصالحه الحزبية.. ففي الوقت الذي يظهر حالياً وعلى استحياء في «الزفة» الاعلامية التي يشارك فيها كل من الاشتراكي والناصري مراسيم سيناريو مقاطعة لجان القيد والتسجيل يعمل وبكل حرص على تمشيط كوادره على مستوى الدوائر والمراكز الانتخابية من كلا الجنسين والدفع بهم نحو لجان القيد والتسجيل للحصول على البطاقات الانتخابية وهو بهذا الاسلوب كمن يأكل الثوم بفم غيره ويعكس الصورة الحقيقية لتوجهه الانفرادي الذي يحاول من خلاله تجاوز او تجنب حجم الكارثة التي مني بها على مستوى اطره القاعدية في فقدان الثقة به بسبب تحالفه مع أحزاب هي من وجهة نظر المتشددين من قياداته لا تلتقي أو تقترب مع توجهات هذا الحزب في أية نقطة في قاموس التوجه الفكري والأيديولوجي وهذه الآلية التي ينطلق منها الاصلاح لا تجسد فقط طبيعة تعاطيه مع باقي الاحزاب السياسية - في إطار تكتل المشترك فحسب، بل لطالما جربها في أوقات سابقة مع المؤتمر الشعبي العام كحزب حاكم - وان اختلفت الاساليب فهو لا يتوانى في التأقلم واستخدام مختلف الادوات التي يمكن أن تخدم مصالحه وأجندته السياسية والتي من ضمنها توظيف الخطاب الديني لخدمته.

وشيء طبيعي أن يلجأ حزب مثل الاصلاح يرتكز على التطويع الأيديولوجي الى مثل هذا العمل، بيد أن الخاسر الوحيد في هذه المعادلة السياسية اللوغاريتمية» هو الحزب الاشتراكي الذي سيجد نفسه فجأة يغرد خارج السرب وفي موقف لا يحسد عليه لاسيما بعد فترة اجتياز الانتخابات النيابية المقبلة، والتي على ضوء نتائجها ستتضح الرؤية بالنفسية للإصلاح التي من خلال قياس مدى ما استفاده من عملية تحالفه - المؤقت - مع باقي أحزاب المشترك كآخر محاولة له لقياس حجم النقاط التي سيخرج بها من هذه اللعبة والتي سيحدد من خلالها إما مواصلة المشوار مع هذه الأحزاب او الرجوع الى وكره السابق.

أما في حالة إذا ما كانت النتائج قريبة من الخسائر التي مُنيت بها أحزاب المشترك مجتمعة في المحليات - وهذا هو المرجح - على اعتبار ان التنسيق فيما بينها في إطار التكتل يرتكز على المصالح - فإن ذلك سيضع الحزب الاشتراكي أمام الصورة الحقيقية التي لم يستطع بعد استيعاب ملامحها ولم يستسغ من تفاصيلها مشاهد الوهم مع الإصلاح.

إشكالية «القضية الجنوبية» بين التاريخ والجغرافيا

توطئة: في علم الجغرافيا ستظل الاتجاهات الأربعة «الشمال، الجنوب، الشرق، الغرب» موجودة إلى ما لا نهاية باعتبارها تحدد موقع المكان ليس إلا.

محمد علي سعد

■ منذ أن قامت دولة الوحدة في ٢٢مايو ١٩٩٠م - باعتبارها تجسيداً وطنياً لإرادة الشعب وواحداً من أعظم الأحلام التي راودته لسنوات طويلة وحققه برفع علم دولة الوحدة صباح يوم الاثنين في مدينة عدن الطيبة - منذ أن قامت دولة الوحدة المباركة تمنى اليمانيون ومنّوا النفس بتحقيق الكثير من الانجازات وبحياة هانئة مستقرة، فيها معالم الرخاء ولو بدرجات.. إلا أن الرياح أتت بما لا تشتهي السفن.. فبعد ثلاثة أشهر من قيام الوحدة احتلت العراق دولة الكويت الشقيقة ولحقت بالبلاد وبالدولة الوليدة سلسلة من الخسائر الكبيرة بدءاً بخسارة العلاقات اليمنية مع عدد غير قليل من الدول الشقيقة ومروراً بإعادة أكثر من مليون نصف المليون يمني كانوا مغتربين في دول مجلس التعاون الخليجي وصولاً الى ممارسة حصار اقتصادي غير معلن لكنه نُفّذ عملياً من قبل عدد غير قليل من الدول العربية وفي مقدمتها دول مجلس التعاون الخليجي، مما زاد من مشاكل الدولة الوليدة وزاد من حجم الصعوبات التي لحقت بها.. وما أن توالت السنوات حتى تحمل الشعب التبعات الجسيمة لحرب صيف ١٩٩٤م والتي استمرت قرابة الـ٧٧ يوماً وبلغت الخسائر بالمليارات.. وتحملت الدولة الوليدة سنوات عجافاً توالت منذ اليوم الاول لانتصار الشرعية الدستورية على مؤامرة الردة والانفصال في ٧/٧/١٩٩٤م وعليه فإن المواطن اليمني في عموم محافظات الجمهورية أثرت عليه بصورة مباشرة التبعات الداخلية والخارجية لحرب الخليج الأولى وحرب الردة والانفصال وضاعت على الحكومة سنوات عدة، بدلاً من أن تبذل فيها حكومة دولة الوحدة جلّ جهودها للتسريع بعجلة التنمية راحت تعالج فيها الأضرار الناتجة عن حرب الخليج الاولى دبلوماسياً وسياسياً واقتصادياً مع دول الخليج وعدد آخر من الدول.. ثم راحت تداوي آثار حرب الانفصال بعد خسارة خزينة الدولة أكثر من ١٢ مليارا ثمناً لتثبيت النظام الوطني الوحدوي بعد أن رفعنا كشعب الشعار الخالد (الوحدة أو الموت)، إلى جانب ما حصل، نجد أن ثمة أخطاء حصلت خلال التخطيط والتنفيذ لمشاريع التنمية في عموم محافظات الجمهورية كما حصل أن قام عدد من المسؤولين بتسخير مسؤولياتهم ومناصبهم بغرض الإثراء الشخصي سواء من خلال الاستيلاء على الأراضي التابعة للدولة او غيرها، والنتيجة أن ثمة محافظات تضررت، وثمة محافظات لاتزال أحلامها في التسريع بعجلة التنمية فيها لاتزال مشرعة.. هنا نقول إن في تعز وصنعاء، والجوف والمحويت مثلاً مايزال المواطن ينتظر من الحكومة الشيء الكثير والذي يرى أن من واجب الحكومة أن تقوم به سواء في مجالات التنمية او الصحة، أو التعليم.. الخ.

وفي الجانب ذاته تنفذ الحكومة خطتها الشاملة للتنمية في عموم محافظات الجمهورية بحسب الأولويات والإمكانات والاحتياجات.. من هنا نقول إن ثمة مشكلة في المحافظات الجنوبية تتعلق بالأراضي وفرص الاستثمار ومواجهة الفقر والبطالة والنقص في بعض الخدمات وتوفير المساكن للشباب..!

هذه الاحتياجات والتي كلف فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح في وقتها لجنة بالنزول الى عدد من المحافظات الجنوبية بما فيها تعز لحصر أبرز الاشكاليات القائمة وتقديم تصوراتها بالحل الى الحكومة لاتخاذ الاجراءات اللازمة لحلها تباعاً.

إذاً المشكلة المتعلقة ببعض الاحتياجات في المحافظات الجنوبية كانت واردة في حسابات الحكومة، ومنذ عودة اللجنة المكلفة بالنزول اليها وتقديم تقريرها تجد الحكومة تواصل جهودها لحلحلة تلك الاشكاليات حتى الساعة ، غير أن الأمر غير النزيه هو تحويل الاحتياجات التي طلبتها عدد من المحافظات الجنوبية، تحويلها من قبل قادة المشترك الى «القضية الجنوبية»، حيث أعاد المشترك من خلال وصفه لجملة من احتياجات التنمية والوظيفة والسكن، ومواجهة الفقر، بالقضية الجنوبية وكان الموضوع سياسي خالص ، فالجنوب «جنوب الوطن قبل الوحدة» هو من تضرر من الوحدة.. وهذا الجنوب يطالب بحقوقه والتعامل معه وكأنه دولة داخل دولة هو أمر غير صحيح بالمرة، وحق أراد منه المشترك باطلاً.. هو حق .. ومن حق أبناء عدد من المحافظات الجنوبية أن يرفعوا مظالمهم للدولة ويرفعوا سقف ما يحتاجونه باعتبارهم مواطنين يحق لهم من الحكومة أن تتداعى لحل مشاكلهم، لكن هذا الحق يتحول باطلاً عندما يتم الحديث عن مطالب المواطن في عدن، أو لحج، أو شبوة، كأنه مواطن يعيش في دولة غير الدولة وكأنه ومطالبه فوق الوطن وفوق الدولة.. وعدنا نسأل ألا تحتاج تعز مثلاً لزيادة حصة التوظيف فيها لمواجهة البطالة، وتحتاج للمشاريع التنموية والاستثمار للحد من رقعة الفقر وتحتاج لزيادة الاهتمام بالتربية والتعليم والصحة والطرقات وحل مشكلة المياه.. الخ، هو أمر تحتاجه محافظة مثل المحويت أو عمران أو حتى منطقة كسنحان.. فلماذا لا نقول القضية الشمالية طالما هناك محافظات شمالية لها مطالب.. ونقول القضية الغربية والقضية الشرقية، لماذا فقط القضية الجنوبية؟

فالحقيقة تفيد أن لدينا (٢٢) محافظة .. كل محافظة يحتاج مواطنوها من الحكومة لسبل من الخدمات والحكومة تلبي الاحتياجات وفقاً للخطط والإمكانات والأولويات.. ومن الصعب أن نطلب من الحكومة مثلاً أن توقف كل خططها ومشاريعها وبرامجها الجارية في (٢٢) محافظة.. ويقتصر نشاطها وعملها على اربع او خمس محافظات جنوبية فقط حتى يرضى المشترك عن الحكومة.. أليس من العيب أن يستخدم المشترك مشاكل الناس في بعض المحافظات الجنوبية ويزايد بها على حساب مشاكل وطن ككل، عندما يرى أن حل مشاكل عدن او لحج أهم من مشاكل أية محافظة شمالية ، فهذه فتنة سياسية وتشطيرية من الطراز الأول.

والخلاصة إننا بلد رقعته كمساحة كبير وتعداد السكان ليس قليلاً ومواردنا كدولة أقل بكثير من المأمول، لكن ينبغي لنا أن نعترف أن ما يحتاجه المواطن من الحكومة في عموم الوطن هو الشيء الكثير، لذا وجب على الجميع بذل جهودهم للبناء والإعمار وعلى الأحزاب دعوة أعضائها وانصارها إلى العمل والتسريع بخطى التنمية بدلاً من ممارسة النقد بحق الحكومة من موقف المتفرج.

الخلاصة إن ما يطلق عليه «القضية الجنوبية» هو لفظ أو مصطلح يحمل التشطير «الحنين للانفصال».. وعلى أصحاب هذا المصطلح أن يدركوا أن الجنوب قد خرج من الجغرافيا ودخل في التاريخ لأن التاريخ يقول: إن اليمن -أرضاً ووطناً وإنساناً- واحد.. فالجنوب اتجاه جغرافي في وطن دولة الوحدة، وليس وطناً داخل وطن الوحدة.. ولن يكون أبداً كذلك.

المشترك.. الخروج عن قواعد اللعبة الديمقراطية

محمد اللوزي

هل يحتاج الوطن الى عرقلة الديمقراطية والبحث عن فرص سانحة لخلق أزمات متتالية دونما إدراك أن الوطن هو الخاسر الأول بفعل هذا «الغوغائي» والاحتشاد ضد الانتخابات بهدف إفشالها..؟! وهل هذا الفعل الباحث عن الفوضى والاضطراب والتصعيد حتى إقلاق السلم الاجتماعي.. هو الطريق الأمثل لدى أحزاب المشترك..؟!

وهل تناسى المشترك أن ثمة طرقاً أخرى دستورية وقانونية تسمى «القضاء» بدلاً من الزج بالمجتمع في أتون صراعات باسم الموقف الضدي؟! الذي لا يجعل الحوار ذا فائدة.. ولا يستجيب لمنطق الضرورة.. قدر استجابته لنداء خفي يريد إلحاق الضرر باهم مكسب وطني تحقق في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م التجربة الديمقراطية..هذه التجربة التي يريدها الآخر فداءً لرغباته حين لا يستقر في مطالبه على حال وحين يتغافل عما هو قابل للوصول الى مشترك لباني بالتعجيزي كاشتراط إبرازه وتقديمه.. لخلق مناخات خصومة، والوطن لا يحتاج الى خصومة ولا إلى تشدد ولا إلى مسيرات احتجاج ظاهراً تتحول إلى عنف ، كما لا يحتاج الى قطيعة وخلق مساحات كبيرة من عدم الثقة قدر احتياجه الى نداء الضمير والاعتراف بما هو استحقاق للآخر والتعامل معه ليس بروح انتهازية تستثمر الواقع باتجاه الرغبة الذاتية كي تتحقق.. وإنما من منطلق ان المعاش اليومي غير قابل لمزيد من فجوات التوتر التي يحدثها المشترك ولديه نزعة في أن الآخر قابل لمزيد من التنازلات ولدرجة يفقد حقه الأساسي.. هذا أمر تعجيزي، وهذا ليس مطالبة بحق، وهو أيضاً لا يمكن أن يجعل الحوار ذا قيمة وفائدة لأنه منطق مغلق بما هو ضدي للآخر.. بمحاولة تصيده وإيقاعه في مصيدة الرغبة «للمشترك» بمعنى أن ثمة تقاطعاً تقدمه أحزاب المشترك وهي تتجه في مسار يخرج عن قواعد اللعبة ويزيدها تعقيداً وتكشف عن نوايا نرجو ألا تكون من الاضطرابات ، وإفشال مهام اللجان دونما مطلب محدد وواضح تقف عنده وتنادي به وتقيم عليه حوارها وحجتها وتعمل عليه بمنطق سلمي لأنها - أي أحزاب المشترك - اختارت لغة التصعيد وتحميل الآخر الشعبي العام المسؤولية جراء ما يترتب على هذا التصعيد من تداعيات.. وواقع الأمر، أننا أمام مشهد ديمقراطي حافل بالفوضى والدعوة اليها وبرغبة إلحاق أكبر الضرر بالتجربة الديمقراطية وجعلها عصية .. وبوضع الشعبي العام أمام خيار الدعوة الى تأجيل الانتخابات.. ومن ثم تحميله مسؤولية هذا التأجيل، في حين أن قناعة المشترك هي التأجيل وهو يتجه الى هكذا موقف ولكن من خلال الآخر.. وليس من إبداء موقف علني واضح مسؤول لخيار حقيقي يسمى التأجيل كما يريده «المشترك» ويدعو الآخر الشعبي العام الى القول به من خلال ممارسة العنف واللجوء الى التجمعات وخلق مناخات تربك عملية القيد والتسجيل.. فهل يمتلك «المشترك» شجاعة الموقف المحدد الواضح وإطلاقه للحوار الجاد والمسؤول، أم أنه يتخذ الإرباك والفوضى قاعدة لإفشال ما ناضل الوطن من أجله وهي الديمقراطية مزدهرة؟

مصلحة الوطن فوق الجميع

علي الاشموري

المشهد السياسي الوطني لاتزال وتيرته ترتفع عبر المكايدات السياسية، وانتهاج أحزاب « المشترك» لاسلوب الاعتصامات وإفساح المجال لبعض العناصر التي وجدت كمعارضة من أجل المعارضة.. بعد أن فقدت مصالحها الشخصية، فانتهجت أسلوب اللعب بعقول بعض «البشر» لإرهاب المواطنين وثنيهم عن تسجيل اسمائهم وذلك من خلال الاعتصامات والأخبار «المفخخة» التي يراد منها سلب المواطن حريته وحقوقه الديمقراطية التي كفلها الدستور وكفلتها الديمقراطية اليمنية منذ قيام دولة الوحدة المباركة في الـ٢٢ من مايو ١٩٩٠م

فهل من حق بعض أحزاب «اللقاء المشترك» شخصنة القضايا وتسييس المواقف.. وكل بحسب مصلحته؟! وإصباغها بالصبغة السياسية .. ولو أن في ذلك تجاوزاً للخطوط الحمراء.. وتهديداً لأمن واستقرار وطن الـ٢٢ من مايو؟ وهل الخلافات السياسية تجيز لمثل هذه الاحزاب أو «الشخوص» التشفي والابتهاج لمثل هذه الاعمال المسيئة للسيادة الوطنية كالقرصنة البحرية.. وكأن أولئك الشخوص أو الأحزاب من خارج هذا الكوكب او الرقعة الخضراء.. لمجرد التمترس الخطابي والاعلامي حتى وإن كان ذلك منافياً لكافة القوانين والأعراف الانسانية والسياسية.

بداية الاسبوع المنصرم استبشر المواطن خيراً باللقاء التشاوري الذي تسربت أخبار عقده بين المؤتمر والمشترك .. ولكن المتمترس خلف المطالب - كما اعتقد - قد أفضى الى التصريحات والمغالطات النافية لأي لقاء من قبل «المشترك»!!

فالقاموس السياسي في ديمقراطيات العالم المتقدم والنامي «تحظر» تسييس القضايا الانسانية التي حاولت الاحزاب المعارضة استغلالها بصورة توحي بأنها ومن خلال خطابها اللامتوازن واللامسؤول تبث رائحة ثقافة الكراهية؟.. وثقافة محاولة التأجيج وثقافة إعطاء المبررات لأولئك المرتبطين بالخارج، وثقافة التنظير البعيدة عن الواقع.. وثقافة إفراغ الوطن من الاستثمارات والمستثمرين والعودة الى الخلف!

المصيبة أن أحزاب «المشترك» تتجه صوب السياسة من بوابة إقفال منافذ «العصب» الاقتصاد.. ومن منظور المكايدات السياسية التي تهدم أكثر مما تبني.. وتزرع الأشواك ببذور المصالح الآنية.. فتلك القواعد التي يتحدثون عنها هي أبعد من قياداتها لأنها جربت سياسة الصفقات التي لم ينلها إلا من الشمولية الجانب الأكبر.

فأحزاب «المعارضة» خليط من الأيديولوجيات المتناقضة فقط تجمعهم المصالح.. وقد رأينا المنطق «السياسي» لتلك الأحزاب عندما كانت في السلطة.. ونقيضه وهي خارجها.. وإذا كان ذلك الخطاب الذي عفى عليه الزمن وتجاوزه الانسان والأرض مايزال قائماً.. فالمراهنة على «الشارع» حيث الجماهير العريضة التي غدت اكثر خبرة وتجارباً وأقدر على التمييز بين ما ينفع وما يذهب جفاء.. والصندوق هو الحكم في نهاية المطاف.. وحتماً لن يتأتى سبيل الى حضور وكينونة بعد أبريل القادم إلاّ من أثبتت معطيات الامس واليوم أنه دائم الانتصار لمصالح الوطن العليا ودائم الاستجابة لأماني وتطلعات ملايين اليمن بكل شرائحها.

ما ينفع الناس يمكث في الأرض

صلاح العجيلي

على الرغم من الحملات المتوالية التي قادها اللقاء المشترك ضد مرحلة القيد والتسجيل والدعوة الى مقاطعة التسجيل لدى هذه اللجان، والادعاء بأن اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء غير شرعية لعدم تحقيقهم قسم النائب بافضل وشروعهم بالتشجيع لبعض - الفوضويين - بإحداث حالات شغب ورفض ورجم بعض اللجان الانتخابية في بعض الدوائر بالحجارة وهو عمل استفزازي لأعضاء اللجان والمواطنين الذي بادروا منذ اليوم الاول لعملية القيد بالذهاب لتسجيل من بلغ منهم السن القانونية أو استخراج بدل فاقد او نقل موطن انتخابي.

على الصعيد العملي عكست أرقام المسجلين لهذه المرحلة- المحددة بمراجعة وتحرير جداول الناخبين في محافظة حضرموت وعموم محافظات الجمهورية- خيبة أمل اللقاء المشترك وفندت للقارئ خلاصات أهمها:

- أن ليس كل ما يدعيه عتاولة المشترك أو يتحدثون عنه صواباً، ولا أدل على ذلك وقد سجلت عشرات الآلاف من الشباب والفتيات، وقد عكسوا حرصهم على امتلاك حقهم القانوني والدستوري.. ولا تستغرب عزيزي القارئ إذا وجدت من يتحدث وكأنه الوصي على حضرموت أو المهرة عندما يقول: أبناء حضرموت والمهرة لا تعنيهم هذه الانتخابات وقد تدافعت آلاف مؤلفة من البشر على مراكز التسجيل في تفاعل منقطع النظير. إن من ينصبون أنفسهم أوصياء على بعض المناطق والمحافظات هم في حقيقة الامر لا يملكون إرادة أسرهم وعوائلهم أو عشائرهم وبالتالي لا يحق لهم الادعاء بما يجاهرون به، «وقد كشف البئر المغطس». لقد أصبحوا محل سخرية المواطن في حضرموت سيما والناس جميعاً يدركون أن هؤلاء المتحدثين عن حضرموت اليوم قد كانوا بالامس عندما حلت كارثة الامطار والسيول بالأهل في المهرة وحضرموت، في موقف المتفرج على ما حدث وبعضهم فضّل الاختفاء بعيداً عن عيون الناس واكتفى بالنظر الى شاشة التلفزيون- ونومة أهل الكهف - ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم.

فما بال هؤلاء اليوم يملأون الدنيا ضجيجاً ويتكرون كل جميل ويحرضون بعض المغرر بهم - لتنفيذ ما لا يقدرون عليه هم، وهم أولى بتنفيذ ما يدعون، ألا يستحي هؤلاء عندما ينكرون الجهد الرسمي والشعبي وتدفق القوافل الشعبية وتواصل زيارات ونزولات قيادة المحافظة برفقة نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الداخلية الأخ صادق أمين أبوراس- رئيس لجنة الإغاثة- الى مختلف مديريات المحافظة وآخر تلك الزيارات في يومه الـ(٢٣) لمديرية أرياف المكلا وقبلها مديرية غيل بن يمين. اتركوا المتضررين جراء السيول وشأنهم، وكفى مزايدة يا هؤلاء، لأن المواطن يدرك ما يصلح شأنه وما يفيده وقد شب عن الطوق.. وما ينفع الناس يمكث في الارض وأما الزبد فيذهب سدى..

نداء من أجل الوطن

غيلان العماري

اليوم وبعد أن تساقطت عن وجوه البعض أقنعة الخرافة والزيف فبدت بهذه الصورة المخيفة من الذمامة والقبح التي لم تنفع معها حتى تلك المساحيق التجميلية من الادعاءات والوعود الوهمية البراقة الرامية الى نشر خيارات سياسة هوجاء ومحاولة فرضها اعتباطاً على واقع العملية الديمقراطية في البلاد، وبعد أن طرقت الدولة أبواباً شتى من المحاولات الرشيدة في سبيل اصلاح ومعالجة التشوهات والثقوب السياسية التي أحدثتها ممارسات أولئك البعض الطائشة في جدار هذه التجربة الديمقراطية المتميزة واستمرار تمسكها - اي السلطة - بفضيلة الحوار حتى الرمق الاخير من التطلعات في عودة هؤلاء الذين ما انفكوا يتمنطقون بأحزمة ناسفة من النزوات والرغبات المسعورة السقيمة الى رشدهم السياسي وجادة الصواب دون جدوى.. أن لكل الشرفاء من أبناء هذا الوطن أن يهبوا للذب عنه من همجية مخططات سامة تساومنا في أعز ما نملك، وتسير- مع الاسف - بأقدام اخوان لنا من بني جلدتنا وصلت بهم أوهامهم وهلوساتهم الى مستويات خطيرة من الحقد والكراهية.. فأخذوا يفرغون حماقاتهم عبر تصرفات سخيفة تتحالف مع الشيطان للقفز على مبادئ الأمة وثوابتها والالتواء بطرق غير شرعية مكشوفة على هذا الوطن وديمقراطيته التي لا أشد فتكاً عليها من استغلالها ومحاولة تطويعها وتسخيرها لخدمة أهداف شخصية ضيقة تغدو حيالها الاحلام مفرقعات من الوهم والخزعبلات لضرب أسس الحياة الديمقراطية بمعاول الهدم والإلقاء بمكوناتها الى متاهات سحيقة من الانفلات والفوضى وهم يراهنون على هذا الخيار الاخرق في ظل تركيبة اجتماعية لم تصل بعد الى مرحلة معينة من مراحل النضج والوعي السياسي وبالتالي فإن إسقاطاتهم الموصومة بالشطحات والقفز على الواقع تساعد في - نظرهم - على إذكاء روح الإثارة والتهييج والبلبلة وأنى لهم ذلك وقد وقفت جموع الشعب - بكل عقلانية وحزم -في مراحل سابقة لكل ترهاتهم السلبية تلك التي أمعنت في التشبث بقشور الاشياء تاركين وراء ظهورهم ما ينفع الناس ويعالج همومهم وقضاياهم.

وهذا هو ما يقف بجلاء وراء تخلفهم عن اللحاق بركب الديمقراطية ورسوبهم المتكرر في فصول عديدة من استحقاقاتها الماضية.. ليس في صالح هذا اللقاء المشترك - بحق وحقيقة - أن يظل معتمداً على هذه السياسة غير الحصيفة التي تؤجج حرائق الكراهية والضغينة بين أبناء الوطن بممارسات مهووسة مغرضة أدمنت العيش وسط أجوائها الملوثة الآسنة.. وما الرائحة العفنة التي انتشرت من أوساط هذه الأحزاب المشتركية مؤخراً فيما يخص التعامل غير المسؤول مع بعض القضايا الوطنية الراهنة كقضية لجان مراجعة وتعديل السجل الانتخابي التي دست يدها الآثمة في تهييج وتحريض بعض الحمقى لإلحاق الأذى ببعض مراكزها والتي تعمل وفقاً للشرع والقانون. ولست أدري هل هذه التعبئة الخاطئة والمشاركة العبثية من قبل هذه الاحزاب التي تقف دوماً في صف الفوضى والتخريب نوع من الاعتباط أم الجنون أم الانتحار أم ماذا؟ وفي تلك البيانات المتكررة تفزع عند أن يجهر هذا اللقاء المشترك بدعمه اللامحدود للقضية «الجنونية» عفواً الجنوبية الذي يعي الجميع ماذا يريد أصحابها من أهداف ورغبات تشطيرية خبيثة تتمرغ في وحل العمالة والاسترزاق .. الخ.

أن للسلطة اليوم أن تنمي من رصيدها الوطني لدى جموع الشعب من خلال استزراع مساحات كبيرة من المودة والحب في صدور المواطنين بالملامسة الجادة لهمومهم وقضاياهم بعيداً عن شوائب الاستغلال السياسي الذي مارسه اللقاء المشترك فأسقط نفسه في بؤر الفشل العميقة وها هو يصارع من أجل الخلاص من هكذا محنة دون جدوى وفي السياق ذاته هناك من الممارسات اللامسؤولة التي تحدث اهتزازاً وضرراً بالغاً بعلاقة المواطن بسلطته إنها النيران الصديقة التي تتكفل مع الأسف في حسم الموقف غالباً ضد نية السلطة في اجتثاث معاناة المواطنين ونشر الامن والاستقرار والرفاه في شتى دروبهم، هذه التصرفات غير المنتجة يجب أن تغادر مرافق الدولة وشتى المواقع التي ترتبط بحقوق الناس وآدميتهم وهي وإن كانت استثناء من قاعدة التعامل المسؤول الذي يغلب مصالح الوطن على ما سواها من المصالح إلا أنها تهدم كثيراً من جهود الدولة وفي لحظات قياسية خاطفة.. فحذارِ.

الرئيس الإنسان

عبدالملك المروني

■ رحم الله والدتي وهي من الحكمة بحيث أثق بها ثقة مطلقة..

هذه الأم قالت لي بالحرف الواحد: إن هذا الرئيس خير لليمن وأهله. وأنا أجد فيه أباً لكل يمني..

هذه العبارات قالتها لي في العام ١٩٨٢م أي بعد أيام من حدوث الزلزال المدمر الذي خرب محافظة ذمار.

كان الأخ الرئيس ألقى كلمة للأمة عن آثار الزلزال ونتائجه.. وبلغة الرئيس علي عبدالله صالح التي نعرفها في المحن قال عباراته تلك:«أنا أب من فقد أباه.. وأخ من فقد أخاه وابن من فقد ابنه».

لم يقل الرئيس: «باني قائد الأمة ولسوف أعمل واصنع.. و.. واعمل المستحيل».

تذكرنا كلمات الرئيس تلك وأنا أتابع أحاديث فخامته عن الكارثة الطبيعية التي تناول بها أحداث الفيضانات وكارثة السيول التي أصابت بلادنا.

كلمات لا تصدر عن مجرد رئيس دولة ولا عن حاكم أمة.. ولكن عن شخص آخر يعتقد المرء أنه يسكن في منزله.. وأنه بعض أسرته .. وأنه الأب والأخ والابن.. لست بالطبع في محل مدح للرئيس، ولا أبحث عن ترقية لوالدتي رحمها الله.. كما لست في موضع من يستدرج الاحداث لمغنم ، فما كنت أبداً أسعى للاتجار والمزايدة بقدر ما وددت الاستشهاد فحسب..

وبلغة مباشرة وطرح لايحتمل معنى آخر وهو المدخل الذي وددت من خلاله ان أضع بين يدي القارئ هذا السؤال لماذا يتحدث الرئيس في مناسبات حزينة كهذه بلغة الأب..؟

لماذا لا يتحدث الرئيس ذات اللغة حين يتحدث عن غاية سياسية.. أو عن أهداف تخدم السلطة والنظام.. وحتى شخصه في مناسبات أخرى بما في تلك التي تعنيه مباشرة كرئيس دولة..؟!

لم نسمع الرئيس يتحدث الى الجماهير بلغة حميمية.. ومشاعر فياضة في الانتخابات الرئاسية مثلاً.. او في أي معترك انتخابي مهما كانت صعوبته؟!

أحاديث الرئيس علي عبدالله صالح في القضايا التي تمس الأمة.. وتحمل طابع المأساة، أحاديث لها طابع خاص.. مميز. إنها لغة القلب والروح، والحب.. لغة هي لسان حال علي عبدالله صالح الانسان أولاً.. الانسان ثانياً.

اما بعد

احمد الرمعي

«الميثاق» !

احتفلت صحيفتنا "الميثاق" في الـ١٥ من الشهر الجاري بذكرى تأسيسها السادس والعشرين.. هذه الصحيفة - التي قضيت فيها سنين طويلة من عمري تحولت الى صداقة وعشرة بيني وبينها كما هي مع كافة الزملاء الذين كان لي شرف العمل معهم - شهدت تحولات كبيرة منذ تأسيسها.

"الميثاق" واكبت الكثير من الاحداث والتطورات التي شهدتها بلادنا وكان لها دورها الابرز.. فقبل قيام الوحدة كانت تستقطب كل الاقلام ومن مختلف الاتجاهات والمشارب الفكرية كما كانت ومازالت تتبنى كافة القضايا الوطنية اضافة إلى هموم المواطنين دون تمييز.

اما في مرحلة الازمة السياسية عام ١٩٩٣م فكانت "الميثاق" جبهة بمفردها ضد من حاولوا اعادة التأريخ إلى ماقبل مايو ٩٠م وقد نجحت في ذلك نجاحاً كبيراً بشهادة كافة المراقبين حتى اولئك الذين يختلفون مع نهجها، وكذلك فعلت عندما اشعل المتمردون الفتنة في بعض مديريات محافظة صعدة.. وهاهي اليوم تواصل مسيرتها الوطنية في المنافحة عن الوحدة والديمقراطية مواكبة للاستحقاق الديمقراطي الذي بدأت اولى خطواته وهي عملية القيد والتسجيل حتى نصل إلى اليوم الموعود في ابريل من العام القادم.

وبطبيعة الحال ليست هذه هي المرة الأولى التي تخوض فيها "الميثاق" المعركة الانتخابية فقد كان لها شرف خوض كافة المراحل الانتخابية قبل الوحدة وبعدها.. فتحية لـ"الميثاق" في يوم عيدها وتحية لكل من اسهم في الارتقاء بها من الزملاء بدءاً من الاستاذ حسن اللوزي اول رئيس تحرير لها ومعه الاستاذان محمد يحيى شنيف والمرحوم عمر السقاف والتحية كذلك لجميع من اسهم في الارتقاء بهذه الصحيفة ممن تولوا رئاسة تحريرها بعد ذلك الاساتذة الزملاء: محمد شاهر، عبدالله احمد غانم، احمد الشرعبي، عباس غالب، علي الحزمي، اسكندر الاصبحي، عبدالله الحضرمي، ومحمد انعم.

والتحية كذلك لكافة الزملاء من الصحفيين والكتاب ومن الجنود المجهولين.. وإلى الأمام صحيفتنا الغراء.

romma_22@hotmail.com

بوضوح

ابن النيل

دع مياهي فمياهي...!!

■ أفاقت الدول المطلة على البحر الأحمر.. على دعوة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح .. بضرورة أن يجتمع كبار مسؤوليها، لمواجهة مخاطر الشروع في تدويل مياهها الاقليمية، بدعوى مكافحة ظاهرة القرصنة البحرية الناجمة عن تدهور الأوضاع السياسية والامنية في الصومال، لدرجة أنّ باتت الفوضى مسوغاً لكل ما يجري بين ربوعه أو على مقربة من شواطئه الساحلية، في غيبة المساعي الجادة والمسؤولة للتوصل الى صيغة توافقية مرضية لأطراف النزاع في هذا البلد العربي الشقيق، بغية استعادته دواعي أمنه واستقراره بعد طول غياب.

وقد جاء البيان الختامي لاجتماع القاهرة بهذا الخصوص.. على نحو أقل ما يقال عنه.. إنه لا يرقى الى مستوى ما بات يتهدد ركائز الأمن القومي لأمة العرب ككل، آخذين بعين الاعتبار حقيقة أن حيثيات واقعنا العربي الراهن.. لا تسمح بأكثر مما خلص إليه المشاركون في أعماله، وإن بقيت هناك اجتماعات أخرى لاحقة في الاتجاه ذاته.. نأمل أن تسهم نتائجها المرجوة في قطع الطريق أمام أية ترتيبات دولية محتملة.. من شأنها انتهاك حرمة مياهنا الاقليمية على الأقل، في هذه المنطقة المهمة من العالم.

فمنذ أمد ليس ببعيد .. وسيادة عديد بلداننا على أراضيها مشكوك في مدى صحتها، قد تكون منقوصة أو شبه منقوصة، إن لم تكن غائبة بالكامل أو ملغاة الى أجل غير مسمى، أما سماء وطننا الأم من خليجه وحتى المحيط.. فقد باتت مستباحة بقدرة قادر.. منذ كان تدمير المفاعل النووي العراقي، أو ربما قبل ذلك الحين.. إن لم أكن مخطئاً ، وهو ما يكفي لتأكيد حقيقة أننا لم نعد نملك من أمرنا شيئاً بالفعل.

ورحم الله أياماً .. طالما رددنا فيها مع صوت الفنانة المصرية فايدة كامل، وهي تشدو بكلمات أغنيتها الشهيرة عبر الأثير.. دع سمائي فسمائي محرقة.. دع مياهي فمياهي مغرقة.. ودع الأرض فأرضي صاعقة، وسبحان مغير الأحوال .. فقد بتنا في أيامنا هذه دونما مبالغة أو مغالاة.. نتفاوض مع الآخرين على استحياء حول حقوقنا المبدئية الثابتة والمشروعة، وكأنما نتسول من هؤلاء الآخرين - مع الأسف الشديد - النظر إلينا بعين الشفقة والرحمة، بدلاً من أن نعد العدة لانتزاعها بالقوة من براثن مغتصبيها، بل إننا - وعلى مستوى الفعل الإنساني فحسب - لم نعد قادرين كذلك.. على أن نمد يد العون والمساعدة.. لتخفيف حدة معاناة إخوة لنا في قطاع غزة الفلسطيني المحاصر، مثلما هو مفترض في حالة كهذه، بفعل ما آلت اليه أوضاع أمتنا في راهن الوقت .. على خلفية تسليمنا المبكر بالعجز، والى حديثٍ آخر.